

مرسوم ملكي

بقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٤ في شأن قانون الانتخاب (١)

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية
بعد الاطلاع على المادة ٦٤ من الدستور ،
وعلى قانون الانتخاب رقم ٥ لسنة ١٩٥١
وتعديلاته ،
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية
وموافقة رأي مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

الباب الاول في مباشرة حق الانتخاب

مادة - ١ -

لكل ليبي من الذكور اتم الحادية والعشرين
سنة ميلادية حق الانتخاب .

مادة - ٢ -

يجوز للبيبة ممارسة حق الانتخاب متى بلغت
السن المشار اليها في المادة السابقة ، وبشرط ان
تقدم بنفسها طلبا كتابيا بقيد اسمها في سجلات
الانتخاب .

مادة - ٣ -

يشترط فيمن يمارس حق الانتخاب وفقها
للمادتين السابقتين الا يكون من احدى الفئات
الآتية :

- أ - المحجور عليهم مدة الحجر .
- ب - المصابون بامراض عقلية .
- ج - المحكوم عليهم بعقوبة مقيدة للحرية
مدة تنفيذ العقوبة .
- د - من اشهر افلاسهم ولم تمض اربع سنوات
على تاريخ اشهار الافلاس ما لم يرد اليهم
اعتبارهم قبل ذلك .
- هـ - افراد القوات المسلحة مدة عملهم في

مادة - ٤ -

الموطن الانتخابي لكل شخص هو المنطقة التي يقيم فيها إقامة عادية او موطنه الاصلي الذي منا عائلته .

مادة - ٥ -

يشترط فيمن يرشح نفسه او يعين في مجلس الامة ما يلي :

- أ - ان يكون ليبيا من الذكور ، واذا كان قد اكتسب الجنسية الليبية بطريق التجنس فلا يجوز ترشيحه او تعيينه الا بعد انقضاء المدة المنصوص عليها في قانون الجنسية .
- ب - ان يكون اسمه مدرجا في جدول الانتخاب .
- ج - الا تقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية بالنسبة لعضو مجلس النواب وعن اربعين سنة ميلادية بالنسبة لعضو مجلس الشيوخ .
- د - يكون قد حكم عليه بالحبس لمدة ستة اشهر او اكثر او في اية جريمة انتخابية وذلك ما لم يكن قد مضى على تنفيذ العقوبة خمس سنوات على الاقل .
- هـ - الا يكون قد سبق فصله تاديبيا من الوظائف العامة لاسباب مخلة بالشرف ما لم تنقض خمس سنوات من تاريخ الفصل نهائيا .
- و - ان يكون ملما باللغة العربية قراءة وكتابة .
- ز - الا يكون موظفا بأحدى الشركات المساهمة او التوصية بالاسهم او ذات المسؤولية المحدودة او مديرا لها او عضوا بمجلس ادارتها او وكيلها عنها ، سواء كانت هذه الشركات وطنية او اجنبية .
- ح - الا يكون من اعضاء البيت المالك .

الباب الثاني

في الدوائر الانتخابية والمراقبين والمأمورين

مادة - ٦ -

يكون عدد النواب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين الف نسمة او عن كل جزء من هذا العدد يجاوز نصفه .

مادة - ٧ -

تقسم المملكة الى مناطق انتخابية تجزا كل منها الى دوائر انتخابية بحيث تشتمل كل دائرة على عدد من السكان يقرب بقدر الامكان من عشرين الفا ، وتقسم الدوائر الانتخابية الى مراكز اقتراع ، ويقام في كل مركز منها نقطة اقتراع ، ولا يجوز ان يشتمل مركز الاقتراع على اكثر من ٣٥٠٠ ناخب . وتنتخب كل دائرة انتخابية نائبا واحدا لمجلس النواب .



مادة - ٨ -

تحدد المناطق والدوائر الانتخابية بقانون .
وتحدد مراكز الاقتراع بقرار من وزير الداخلية .
وتراعى في تحديد الدوائر الانتخابية احصاءات السكان وحدود الاقسام الادارية وقرب المسافات وطرق المواصلات وغير ذلك من الشروط التى تكفل تنظيم عملية الانتخاب على اكمل وجه .

مادة - ٩ -

(١) يعين وزير الداخلية مراقبا عاما للانتخابات .
وللوزير السلطة في اصدار الاوامر التى يستنسخها الى جميع الموظفين المتولين اعمال الانتخاب لضمان تنفيذ احكام هذا القانون تنفيذا وافيا .
(٢) ويتولى المراقب العام ادارة ومراقبة حركة الانتخاب .

(٣) على وزير الداخلية - بعد اخذ رأي المراقب العام - ان يعين مراقبين مساعدين في المقاطعات ليقوموا مقام المراقب العام عند الضرورة في المقاطعات ، وليعاونوه في مباشرة اعماله .

(٤) على وزير الداخلية ان يندب عددا كافيا من الموظفين للعمل كمأموري تسجيل ومأموري انتخاب لكل دائرة انتخابية ، وله في اى وقت ان يستبدل بهم غيرهم .

(٥) وللمراقب العام ان يندب من يلزم من الموظفين لمساعدة مأموري التسجيل ومأموري الانتخاب في انجاز اعمالهم .

الباب الثالث

في سجلات الانتخاب

مادة - ١٠ -

١ - تنشأ بمراكز الاقتراع سجلات انتخاب تنقيد فيها اسماء الاشخاص الذين تتوافر فيهم شروط الناخب في اول يناير من كل عام .
ب - على وزير الداخلية في اليوم الاول او قبل الاول من يناير من كل سنة ان ينشر في الجريدة الرسمية او في جريدة او اكثر من الجرائد المحلية ، اعلانا يكلف فيه المذكورين فيما يلي ان يقدموا طلب التسجيل الى مأمور التسجيل في الدوائر الانتخابية التى يقيم فيها الطالب بحيث تصل الى المأمور في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ نشر الاعلان المتقدم ذكره :

(١) الشخص الذى له الحق في ان يدرج اسمه في السجل ، وهو في الواقع لم يدرج اسمه في اى سجل .

(٢) الشخص المدرج اسمه في سجل معين ، ويرغب في ادراج اسمه في سجل مركز اقتراعى آخر بسبب تغيير موطنه .

(٣) الاتاات اللاتي تتوافر فيهن الشروط المنصوص



- عليها في المادتين ٢ و ٣ .
- ج - تقدم طلبات القيد الى مأمور التسجيل المختص بمركز الاقتراع الذي يتبعه الطالب على النموذج رقم ١ المرافق .
- د - ويجب على مأمور التسجيل في اية دائرة انتخابية ان يحذف من السجل اسم اي شخص يثبت انه متوفي او انه غير اهل لممارسة حق الانتخاب بموجب المادة ٣ من هذا القانون .
- هـ - تحرر سجلات الانتخاب بارقام متتابعة وتشمل السجلات اسم الناخب ولقبه وقبيلته وسنه ومحل اقامته وتاريخ قيده في الجداول ، كما يبين فيها سجل الاحصاء المقيد به الناخب ان كان قد سبق قيده ورقم هذا القيد ، وذلك من واقع سجلات الاحصاء العام للسكان المعمول بها .

مادة - ١١ -

- (١) بعد الفراغ من تحضير السجل على مأمور التسجيل ان يعرض السجل المذكور او نسخا منه في مكتب او اكثر من مكاتب الحكومة في الدائرة .
- (٢) على مأمور التسجيل بعد ذلك ان ينشر اعلانا يعلق في مكان بارز في دوائر الحكومة وغيرها في مركزه الاقتراعي يبلغ فيه العموم عن وجود السجل المذكور او نسخ منه في الامكنة المبينة بالفقرة (١) من هذه المادة وانها معروضة للاطلاع عليها وانه يحق لاي شخص ذكر اسمه في السجل ان يعترض على ادراج اسمه او اسم اي شخص اخر في هذا السجل ، ويكون الاعتراض طبقا للقواعد المنصوص عليها في هذا القانون ولن اهمل ادراج اسمه في السجل - بعد ان يكون قد قدم طلبا ولديه ايصال بذلك - الحق في ان يطالب بادراج اسمه .

مادة - ١٢ -

- تقدم الاعتراضات المنصوص عليها في المادة السابقة كتابة ، بحيث تصل الى مأمور التسجيل في ميعاد لا يجاوز اسبوعا من تاريخ نشر الاعلان العمومي بموجب المادة المذكورة .

مادة - ١٣ -

- (١) اذا حصل اعتراض على ادراج اسم في السجل وجب على مأمور التسجيل ان يكلف المعارض بتقديم دليل اولي يثبت مبدئيا اسباب الاعتراض .
- (٢) اذا قدم الدليل الاولي المنوه عنه في الفقرة السابقة وجب على مأمور التسجيل ان يطلب من المعارض عليه اثبات صحة ادراج



اسمه في السجل ، وله من اجل ذلك ان يقوم بما يلزم من التحريات .
٣) اذا لم تثبت صحة ادراج اسم الشخص المعترض عليه في السجل وجب شطب اسمه من السجل .
٤) يكون البت في الاعتراضات في جميع الحالات من اختصاص لجنة يؤلفها وزير العدل من مأمور التسجيل واحد رجال القضاء او نواب القضاة واحد اعيان المركز الاقتراعي وفي حالة حدوث خلاف بين اعضاء اللجنة يؤخذ برأي الاغلبية ويتم الفصل في الاعتراضات المذكورة خلال اسبوع من تاريخ انقضاء ميعاد تقديمها ويكون قرار اللجنة في هذا الشأن نهائيا .

مادة - ١٤ -

يجب على مأمور التسجيل - حالما يمكن - بعد اتمام التعديل السنوي لسجلات الانتخاب ان يدون على السجل شهادة تثبت انه قد افرغ أقصى جهده حسب علمه واعتقاده في جعل السجل صحيحا يتضمن جميع اسماء الناخبين في دائرته الانتخابية .

مادة - ١٥ -

تسلم لكل من قيد اسمه في سجلات الانتخاب بطاقة بذلك مدون بها اسم الناخب ولقبه وسنه وتاريخ قيده بالجدول ورقم القيد وموطنه ومحل اقامته . ويوجه مأمور التسجيل اعلانا عاما يعلق بمكان ظاهر باحدى الدوائر الحكومية بالمركز الاقتراعي ويشار فيه الى مكان هذا التوزيع وزمانه .

ويحرر مأمور التسجيل محضرا يوميا موقعا عليه منه يبين فيه عدد ما تم توزيعه من بطاقات الانتخاب .

ويستمر توزيع بطاقات الانتخاب حتى الساعة الثانية من مساء اليوم السابق لليوم المحدد لاجراء عملية الانتخاب .

مادة - ١٦ -

استثناء من احكام المادة العاشرة ، اذا اجريت الانتخابات عقب اجراء تعداد عام للسكان فيعد بمجرد اعلان الدوائر الانتخابية ومراكز الاقتراع ، تنظيم السجلات السنوية وفقا لنتيجة هذا التعداد وطبقا لتحديد الدوائر ومراكز الاقتراع وعلى مأمور التسجيل في كل دائرة انتخابية ان يوجه اثناء اعداد هذه السجلات اعلانا يدعو فيه الاناث ممن تتوافر فيهن الشروط المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ واللائي يرغبن في مزاولة حق الانتخاب الى القيد فيها ، كما يدعو فيه كل من يرغب في نقل اسمه من مكان الى اخر يجوز قيده فيه قانونا الى

تقديم طلب بذلك ، وذلك خلال اسبوع من تاريخ الاعلان المشار اليه وتتبع بعد ذلك الاجراءات المنصوص عليها في المواد ١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ من هذا القانون .

الباب الرابع

في موعد الانتخابات واجراءات الترشيح

مادة - ١٧ -

في غير حالات حل مجلس النواب : يكون تحديد ميعاد الانتخابات العامة لمجلس النواب بقرار من مجلس الوزراء والانتخابات التكميلية بقرار من وزير الداخلية .

ويجب ان يصدر هذا القرار قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخاب بثلاثين يوما على الاقل وان يتضمن النص على فتح باب الترشيح لمدة يوم واحد .

ويبلغ وزير الداخلية هذا القرار فور صدوره الى المراقب العام للانتخابات الذي يبلغه الى مأموري الانتخاب .

مادة - ١٨ -

يقوم المراقب العام بمجرد اعلانه بالفسرار المنصوص عليه في المادة السابقة باتخاذ اجراءات اعلانه وذلك باذاعته عن طريق الاذاعة اللاسلكية وتعليق صور منه في مكان بارز في جميع مكاتب الحكومة في الدائرة الانتخابية مع بيان المكان الذي تقدم فيه طلبات الترشيح .

ويجب ان يتم هذا الاعلان قبل الموعد المحدد لفتح باب الترشيح بثلاثة ايام على الاقل .

مادة - ١٩ -

١ - لا يجوز ان يرشح الشخص في اكثر من دائرة واحدة .

٢ - يقدم طلب الترشيح خلال الميعاد المحدد الى مأمور الانتخاب على النحو المبين في النموذج رقم ٢ المرافق ، ويجب ان يؤيد طلب الترشيح ستة اشخاص على الاقل من اناخبين المسجلين في سجل الانتخاب بالدائرة ويوقعون بذلك على الطلب ، ولا يجوز لاي ناخب ان يؤيد اكثر من مرشح واحد .

٣ - يجب ان يكون طلب الترشيح مصحوبا بتأمين قدره مائتا جنيه او الايسال الدال على دفع هذا المبلغ في اية خزانة عامة .

٤ - يجب ان يرفق طلب الترشيح المقدم من الموظف بالقرار الصادر بقبول استقالته .

مادة - ٢٠ -

تتيد طلبات الترشيح فور تقديمها مستوفسة لشرائطها القانونية في سجل خاص بارقام متتابعة

حسب ساعة ورودها ، ويعطى عنها الايصال
اللازم . ولا تقبل طلبات الترشيح بعد الساعة
الثانية من مساء اليوم المحدد لتقديمها .

مادة - ٢١ -

على مأمور الانتخاب ان يعلن ، في اليوم التالي
لانتهاء ميعاد الترشيح ، اسماء المرشحين وذلك في
موقع بارز خارج المكان المخصص لتقديم اوراق
الترشيح .

مادة - ٢٢ -

يجوز لكل ناخب في الدائرة ان يعترض على
اي مرشح ، ويجب ان يكون سبب الاعتراض تخلف
شرط او اكثر من الشروط الواجب توافرها في
المرشح طبقا للمادة (٥) او مخالفة الاحكام الخاصة
باجراءات الترشيح المنصوص عليها في هذا
القانون .

مادة - ٢٣ -

١ - تقدم الاعتراضات بعريضة مبين بها
اسباب الاعتراض تسلم الى مأمور الانتخاب
في مدة لا تجاوز الساعة الثانية من مساء
اليوم التالي للاعلان عن اسماء المرشحين .
ويجب ان يوقع المعارض على العريضة او
يبصم عليها بابهامه بحضور شاهدين .
٢ - يحيل مأمور الانتخاب هذه العريضة الى
اللجنة المنوط بها الفصل في الاعتراضات
وذلك في اليوم التالي لانتهاء الميعاد المنصوص
عليه في الفقرة السابقة .

مادة - ٢٤ -

١ - تتولى الفصل في الاعتراضات المنصوص
عليها في المادة السابقة لجنة يشكلها وزير
العدل برئاسة احد رجال القضاء او نواب
القضاة وعضوية مأمور الانتخاب واحد
اعيان الدائرة .
٢ - تفصل اللجنة في الاعتراضات المقدمة خلال
ثلاثة ايام على الأكثر من تاريخ احوالها اليها
اما برفض الاعتراض او بقبوله وفي هذه
الحالة تأمر اللجنة باستبعاد اسم المرشح
المعارض عليه من كشف المرشحين وتبلغ
قرارها الى كل من المرشح ومأمور الانتخاب
الذي عليه ان يشطب اسم المرشح من كشف
المرشحين .
٣ - يجب ان تكون قرارات اللجنة مسببة
وتصدر نهائية بقبول الاعتراض او رفضه .

مادة - ٢٥ -

١ - لكل مرشح ان يتنازل عن الترشيح ، ويتم
التنازل باقرار موقع عليه منه يسلم الى

مأمور الانتخاب ويبقى باب التنازل مفتوحا الى ما قبل اليوم المحدد للانتخاب بسبعة ايام على الاقل .

٢ - تقيد اقرارات التنازل في سجل خاص بارقام متتابعة حسب تاريخ وساعة ورودها ويعطى عنها الايصال اللازم .

٣ - على مأمور الانتخاب ان يعلن تنازل المرشح في موقع بارز خارج المكان المخصص للترشيح وان يشطب اسمه من كشف المرشحين .

مادة - ٢٦ -

يسقط الحق في استرداد التأمين المدفوع من المرشح في الحالات الآتية :

- ١ - اذا تنازل عن ترشيح نفسه بعد انقضاء ثلاثة ايام من قفل باب الترشيح .
- ٢ - اذا لم يحصل على اكثر من ثمن عدد الاصوات الصحيحة التي اعطيت
- ٣ - اذا قضت المحكمة العليا ببطان انتخابه لتخلف شرط او اكثر من الشروط الواجب توافرها في المرشح ، او لاسباب يكون لارادته دخل فيها .

الباب الخامس في عملية الانتخاب

مادة - ٢٧ -

اذا لم يتقدم للترشيح في اية دائرة انتخابية سوى مرشح واحد او لم يبق بعد الفصل فسي الاعتراضات المقدمة ضد المرشحين سوى مرشح واحد اعلن مأمور الانتخاب فوز المرشح وابلغ ذلك الى المراقب العام للانتخابات على النموذج رقم (٣) المرافق ، ويقوم المراقب العام بنشر اسم النائب الفائز .

مادة - ٢٨ -

١ - اذا تبين بعد الفصل في اية اعتراضات في الدائرة اكثر من واحد من المرشحين وجب على مأمور الانتخاب ان يبادر فوراً الى اتخاذ التدابير لاجراء عمليات الانتخاب طبقاً لنصوص هذا القانون ، وله ان يخصص لكل مرشح رمزا يوافق عليه المراقب .

٢ - يجب على مأمور الانتخاب بعد مضي مدة الاعتراض ان يبلغ مراقب الانتخابات العام عن وجود تنافس على المقعد ويرسل اليه بياناً يدون فيه ما يلي :

١ - الرمز المخصص لكل مرشح ان كانت ثمة رموز .

ب - موقع كل نقطة اقتراع في الدائرة الانتخابية .

- ج - على مراقب الانتخابات العام عند استلامه التبليغ المذكور ان ينشر اعلانا يبين فيه ما يلي :
- ا - الدائرة الانتخابية التي يقع فيها التنافس .
ب - التاريخ الذي يحصل فيه الاقتراع .
ج - اسماء المرشحين والرموز المخصصة لهم ان كان ثمة رموز .
د - موقع نقطة الاقتراع في الدائرة الانتخابية .

مادة - ٢٩ -

- ١ - لكل مأمور انتخاب بموافقة مراقب الانتخابات العام ان يعين شخصا او اكثر على كل نقطة اقتراع في الدائرة الانتخابية يعرف بالمأمور المشرف تكون وظيفته الاشراف التابعة لمأمور الانتخابات ويكون مسئولا عن ضمان القيام بجميع الترتيبات اللازمة لسير الاقتراع في نقطته ، ويزود بنسخة من جزء من سجل الانتخاب المتضمنة اسماء الناخبين في نقطة الاقتراع التي تحت اشرافه .
- ٢ - لمأمور الانتخاب ان استنصب ، ان يعمل بنفسه كمأمور مشرف .
- ٣ - على اللجنة المعنية للطعون بموجب المادة (١٣) ان تراقب العمل تحت رئاسة المأمور المشرف في نقطة الاقتراع لضمان وتسيير الاجراءات التي تتبع يوم الاقتراع .

مادة - ٣٠ -

- تكون وظيفة المأمور المشرف او مأمور الانتخاب عندما يعمل كمأمور مشرف ما يلي :
- ١ - ان يتحقق من حصول تعليق اعلان نسي مكان بارز خارج نقطة الاقتراع يبين فيه اسم كل مرشح والرمز المخصص له ان لزم بيان الرمز .
- ب - ان يهيء في كل نقطة اقتراع التسهيلات التي تكفل تمكن الناخبين من اعطاء اصواتهم دون ان يلحظها احد او يكشفها ، وذلك مع مراعاة حكم المادة ٤ .
- ج - ان يحفظ النظام في نقطة الاقتراع .
- د - ان يخرج جميع الاشخاص من نقطة الاقتراع ما عدا المذكورين فيما يلي :
- ١ - المرشحون او من يتوب عنهم .
٢ - الموظفون المتولون اعمال الانتخاب .
٣ - ضباط البوليس وهم في العمل .
٤ - اي شخص مستخدم رسميا في نقطة الاقتراع .

مادة - ٣١ -

اذا اسماء اي شخص سلوكة في نقطة الاقتراع اول لم يطع اوامر المأمور المشرف ، فللمأمور المذكور ان يطلب من اي ضابط بوليس يكون في نقطة



الاقتراع او قريبا منها اخراج الشخص ، وعلى الضابط ان يخرج ، ولا يجوز له ان يدخل ثانية الى نقطة الاقتراع الا باذن من المأمور المشرف .

مادة - ٣٢ -

لا يجوز الا للاشخاص المدرجين في جدول الانتخابات الخاص بمركز الاقتراع الواقعة فيه نقطة الاقتراع ان يعطوا اصواتهم للانتخابات في نقطة الاقتراع .

مادة - ٣٣ -

يجب ان يعرض جليا كشف المرشحين ترشيحا صحيحا في نقطة الاقتراع .

مادة - ٣٤ -

يكون التصويت بالاقتراع السري وعلى كل ناخب ان يبرز للجنة الانتخاب بطاقته الانتخابية لتسلم له ورقة اقتراع خاصة تحمل « علامة شخصية لرئيس اللجنة » وتعطى له راسا في نقطة الاقتراع من قبل المنوط به الامر وليس للناخب ان يضع توقيع او علامته عليها .

مادة - ٣٥ -

يسلم الى متولى نقطة الاقتراع عدد من اوراق الاقتراع مساو بالتقريب لعدد الناخبين المدرجين في جدول الانتخاب لنقطة الاقتراع ويعطى ايضا باستلامه .

مادة - ٣٦ -

قبل تسليم ورقة الاقتراع الى الناخب يجب مراجعة اسمه مع جدول الناخبين وتوضع علامة ازاء اسم كل ناخب تعطى له ورقة اقتراع .

١٤٣٢هـ

مادة - ٣٧ -

لا يعتبر الانتخاب صحيحا ما لم يحضر الناخب بنفسه في نقطة الاقتراع ويعطى صوته شخصيا ولا يجوز لاي شخص ان يعطى الصوت بالنيابة عن الاخر لاي سبب .

مادة - ٣٨ -

١ - يوضع في غرفة التصويت في نقطة الاقتراع؛ عدد من الصناديق المخصصة للاقتراع مساو لعدد المرشحين ، ويعرض بجلاء على كل صندوق منها اسم واحد من المرشحين مع علامة اخرى مميزة يستنسبها مأمور الانتخاب ويكون لكل صندوق فرجة لها من السعة ما يمكن ادخال ورقة الاقتراع فيها .

٢ - قبل البدء في الاقتراع مباشرة يجب على المأمور المشرف ان يتيقن بحضور اللجنة من ان الصناديق فارغة - لا شيء فيها - ثم يبادر الى اقفالها ، ويضع ختمه على كل منها بكيفية تمنع فتحها بدون كسر الختم ، ولا يبقى الا الفرجة مفتوحة للقاء اوراق الاقتراع فيها .

مادة - ٣٩ -

١ - يعطى الناخب بعد مراجعة اسمه على جدول الناخبين ورقة اقتراع واحدة فقط وتوضح له كيفية اعطاء صوته .

٢ - بعد ذلك يدخل الناخب الى مكان التصويت وحده ويعطى صوته للمرشح الذي يريد بالقاء ورقة الاقتراع في صندوق الاقتراع المخصص لذلك المرشح .

٣ - الصوت الذي يعطى على خلاف نص هذه المادة يعتبر باطلا .

مادة - ٤٠ -

يُنَاطُ باحد رجال الامن المرابطة في غرفة التصويت للمحافظة على صناديق الاقتراع من مختلف انواع العبث وسوء الاستعمال وللتحقق من ان كل ناخب ادلى بصوته بالقاء ورقة الاقتراع في الصناديق المخصصة لذلك . وليس له باي حال ان يتدخل في حرية الناخبين عند التصويت .

مادة - ٤١ -

يجب على الناخب ان يبدي رايه على الوجه المنصوص عليه في المادة السابقة وله ان شاء الامتناع عن التصويت ان يبدي ذلك شفاهاً للجنة على ان يرد اليها ورقة الاقتراع وليس له بحال من الاحوال ان يغادر قاعة الانتخاب ومعه ورقة الاقتراع .

مادة - ٤٢ -

يجوز للكفوفين وغيرهم من ذوي العاهات الذين لا يستطيعون بانفسهم ان يثبتوا آراءهم على الوجه المبين في هذا القانون ان يسروا بها الى المأمور المشرف . وعلى المأمور ان يلقي بنفسه بورقة الاقتراع في صندوق الاقتراع بما يتفق وما اسره اليه .

مادة - ٤٣ -

اذا اقتنع الناخب المأمور المشرف . انه بغير قصد استعمال ورقة اقتراعه بكيفية اصبحت معها غير صالحة للاستعمال ، فعلى المأمور المشرف بعد

ان يستلم الورقة التالفة ان يعطيه ورقة اقتراع جديدة ، ثم يلغى فوراً الورقة التالفة .

مادة - ٤٤ -

١ - تبدأ عملية الاقتراع في الثامنة صباحاً وتنتقل عند الساعة السابعة مساءً ، غير انه اذا وجد ناخبون في نقطة الاقتراع وتكون قد سلمت لهم أوراق الاقتراع قبل اقفال عملية الاقتراع فانه يسمح لهم باعطاء اصواتهم .

٢ - اذا تبين لمأمور الانتخاب ان من المتعذر عملياً الشروع في احصاء الاصوات المودعة في يوم الاقتراع نفسه ، فعلى المأمور ان يضع جميع أوراق الاقتراع غير المستعملة والتالفة وسجل الناخبين وغير ذلك من الوثائق مع صناديق الاقتراع المختومة في مكان مأمون بمبنى المتصرفية سحابة الليل ، ثم يحصي الاصوات بحضور اللجنة في اليوم التالي في الوقت الذي يحدده مأمور الانتخاب بعد ان يكون المرشحون قد بلغوا ذلك .

مادة - ٤٥ -

عند احصاء الاصوات ينبغي اتباع الاجراءات الآتية :

أ - لكل مرشح ان يعين وكيله عنه لحضور عملية احصاء الاصوات .

ب - لمأمور الانتخاب مع لجنته ومساعديه وكتابه والمرشحين او وكلائهم ان يحضروا عملية الاحصاء ولا يجوز لاي شخص اخر ان يحضرها الا باذن من مأمور الانتخاب .

ج - على مأمور الانتخاب عندئذ ان يفتح بحضور اللجنة صندوق او صناديق الاقتراع ويخرج منها أوراق الاقتراع فيضعها كومة واحدة ، ثم يبادر الى عد الاصوات ويرفض كل ورقة اقتراع يراها باطله بحسب المادة (٤٦) ويضع علامة الرفض .

د - يجب على مأمور الانتخاب ان يتخذ التدابير التي يراها لازمة لمراجعة عدد أوراق الاقتراع في صناديق الاقتراع ومقارنته مع عدد أوراق الاقتراع غير المستعملة وعدد أوراق الاقتراع الصادرة في كل نقطة اقتراع كما هي بحسب المادة (٣٥) .

مادة - ٤٦ -

كل ورقة اقتراع غير مصدق عليها تصديقا صحيحاً او غير قانونية ، يجب عرضها على مأمور الانتخاب الذي يفصل مع لجنته في صحتها او عدم صحتها ويكون القرار نهائياً .

مادة - ٤٧ -

اذا طلب المرشح او وكيله إعادة عد الاصوات،

وجب ذلك قبل ان يعلن مأمور الانتخاب نتيجة الانتخابات .

مادة - ٤٨ -

اذا تساوى عدد الاصوات بين المرشحين بحيث لو اضيف صوت واحد على الاصوات التي اخذها بالفعل احدهم لفاض بالانتخاب ، اجريت القرعة بينهم بحضور المأمور المشرف ولجنته وانتخب منهم الفائز بالقرعة .

مادة - ٤٩ -

بعد تمة احصاء الاصوات ، يجب على مأمور الانتخاب مع مراعاة احكام المادتين ٧ و ٨ من هذا القانون ان يعلن فورا فوز المرشح الذي نال الاكثريه النسبية للاصوات وان يعلن بذلك المراقب العام الذي عليه ان ينشر باسرع ما يمكن اسماءهم في الجريدة الرسمية وغيرها .

مادة - ٥٠ -

بعد اعلان نتيجة الانتخاب يجب على مأمور الانتخاب ان يجمع اوراق الاقتراع وجميع المستندات الخاصة بالانتخاب - ما عدا جدول الناخبين - ويختتمها بالشمع الاحمر مدة ستة اشهر ثم يتلفها ما لم يامره بعدم اتلافها مراقب الانتخابات العام.

مادة - ٥١ -

اذا وقع اختلاف او اخلال اثناء عملية الانتخاب وقبل الفرز مما يؤثر على نتيجة الانتخاب بحسب رأي مأمور الانتخاب ولجنته وجب عليهم ان يحققوا في الامر وبعد البت في ذلك يرفع المأمور تقريراً الى المراقب العام الذي عليه ان يبت في صحة عملية الانتخاب او بطلانها وفي حالة البطلان يأمر باجراء انتخاب جديد ويكون قراره في ذلك نهائياً ، ويقتصر الانتخاب الجديد على من سبق قبولهم للترشيح في المرة الاولى .

الباب السادس

في الطعن في صحة العضوية وسقوطها واحوال عدم الجمع

مادة - ٥٢ -

لكل ناخب او مرشح ان يطعن في الانتخاب الذي حصل في دائرته لعضوية مجلس النواب . ويجب تقديم الطعن الى المحكمة العليا خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب وترامي في ذلك الاحكام المنصوص عليها في قانون المحكمة العليا ولائحتها الداخلية . وللحكمة في حالة رفض الطعن ان تحكم على الطاعن بغرامة لا تقل عن عشرين جنيهاً .

مادة - ٥٢ -

لا يجوز لاعضاء مجلس الشيوخ او المجالس المحلية او البلدية والمشايخ ومسئاري القبائل ان يرشحوا انفسهم بعضوية مجلس النواب ، وح من يرشح نفسه منهم يسبر محليا عن منصبه او عضويته بمجالس المدخوره .
حددت مانه لا يجوز لاي موظف عام ان يرشح نفسه الا اذا استنحل من وصييمه وقبلت استمنائه .
وكل عضو في مجلس الامة مبل وطيمه عامه او رشح نفسه لعضوية المجالس المحلية او البلدية يعبر متحليا عن عضويته في مجلس الامة ، على انه يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مجلس الامة .
ويقصد بالموظف العام في حكم هذه المادة كل من يشغل وظيفة عامة ويتقاضى عنها مرتبا او مكافاة دوريه من خزينة الدولة .

مادة - ٥٤ -

تسقط عضوية مجلس الامة عن فقد الشروط اللازم توافرها في العضو المنصوص عليها في هذا ائقانون كما تسقط ايضا ولو كانت الشروط المذكورة مفقودة وقت انتخابه او تعيينه ولم يعلم ذلك الا بعد الانتخاب او التعيين .
ويصدر قرار السقوط باغلبية جميع الاعضاء الذين يتالف منهم المجلس التابع له العضو .

مادة - ٥٥ -

١ - لا يجوز لاي عضو من اعضاء مجلس الامة ، اثناء مدة عضويته ، ان يشتري او يستأجر او يقترض شيئا من اموال الدولة او ان يؤجرها او يبييمها شيئا من امواله او ان يقايضها عليه ، كما لا يجوز له ان يكون طرفا في عقد من العقود الادارية ، او ان يدخل بصورة مباشرة او غير مباشرة في التعمدات والمنقصات والمزايدات التي تقوم بها الادارة العامة والمؤسسات الخاضعة لادارة الدولة او مراقبتها .
٢ - يبطل العقد بطلانا مطلقا اذا خولفت احكام الفقرة السابقة .

الباب السابع

في الجرائم الانتخابية

مادة - ٥٦ -

يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه او باحدى هاتين العقوبتين :
اولا - كل من تعمد قيد اي اسم في سجلات الانتخاب او حذفه منها على خلاف احكام هذا القانون او تعمد اهمال قيد اي اسم او حذفه .
ثانيا - كل من توصل الى قيد اسمه او اسم غيره دون ان تتوافر فيه او في ذلك الغير شروط

انتخاب وهو يعلم ذلك ، وكذلك كل من توصل على الوجه المتقدم الى حذف اسم آخر .
ثالثا - كل من ابدى رايه في الانتخاب وهو يعلم ان اسمه قيد في السجل بغير حق .
رابعا - كل من ابدى رايه منتحلا اسم غيره .
خامسا - كل من ابدى رايه اكثر من مرة واحدة في الانتخاب الواحد .
سادسا - كل من دخل مركز الاقتراع وقت الانتخاب حاملا سلاحا من اي نوع .

مادة - ٥٧ -

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر :
اولا - كل من استعمل القوة او التهديد لمنع شخص من ابداء الراي في الانتخاب او لاکراهه على ابداء الراي على وجه خاص .
ثانيا - كل من اعطى اخر او عرض او التزم بان يعطيه فائدة لنفسه او لغيره كي يحمله على ابداء الراي على وجه خاص او الامتناع عنه .
ثالثا - كل من قبل او طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه او لغيره .
رابعا - كل من اخل بحرية الانتخاب او بنظام اجراءاته باستعمال القوة او التهديد او بالاشتراك في اية مظاهرة او بعمل مصحوب بالشغب .

مادة - ٥٨ -

مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد يقضى بها قانون اخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر او بغرامة لا تجاوز مائة جنيه كل من نشر او اذاع اقوالا كاذبة عن سلوك احد المرشحين او عن اخلاقه بقصد التأثير في نتيجة الانتخاب .

مادة - ٥٩ -

يعاقب بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات :
اولا - كل من دخل قاعة الانتخاب وقت الانتخاب بلا حق ولم يمثل لامر رئيس اللجنة له بالخروج .
ثانيا - كل من اساء السلوك في قاعة الانتخاب ولم يطع امر الرئيس في ذلك .

مادة - ٦٠ -

مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد يقضى بها قانون اخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر كل من اختلس او اخفى او اعدم او افسد احد سجلات الانتخاب بقصد تغيير الحقيقة او الوصول الى اعادة الانتخاب .

مادة - ٦١ -

يعاقب بالسجن كل من خطف الصندوق المحتوي على بطاقات الانتخاب او اخفاه او اعدمه او اتلفه او غيره او عبث باوراقه ، وذلك مع عدم الاخلال باية عقوبة اشد ينص عليها قانون اخر .

مادة — ٦٢ —

تضاعف العقوبة المقررة لكل جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون اذا كان مرتكبها موظفاله اتصال بعملية الانتخاب .

مادة — ٦٣ —

يعاقب على الشروع في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بالعقوبة المقررة للجريمة التامة .

مادة — ٦٤ —

نسقط اندعوى العمومية والمدنية في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بمضي ستة اشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب او من تاريخ اخر عمل متعلق بالتحقيق .

مادة — ٦٥ —

يكون لرئيس لجنة الانتخاب السلطة المخولة للمأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب في قاعة اللجنة او يشرع في ارتكابها في هذا المكان .

— ٦٦ —

يلغى قانون الانتخاب رقم ٥ لسنة ١٩٥١ وتعديلاته .

مادة — ٦٧ —

على الوزراء — كل فيما يخصه — تنفيذ هذا القانون ، ويعمد به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الدريس

صدر بقصر دار السلام العامر في ١٩ ربيع الثاني ١٣٨٤ هـ .
الموافق ٢٧ اغسطس ١٩٦٤ م .

بأمر الملك

محمود البشتي وزير الداخلية
محمود المنتصر رئيس مجلس الوزراء

التمودج رقم — ١ —

طلب ادراج اسم في سجل الانتخاب

المنطقة الانتخابية : _____ (يذكر هنا اسم المنطقة الانتخابية التي للطالب حق الانتخاب فيها) .
اطلب ادراج اسمي في سجل الناخبين للمنطقة المذكورة اعلاه .
١ (اسمي الكامل هو : _____)